الرقابة في زمن الانفتاح

عبد العزيز كوكاس

لا أحد يجادل في أنّ الرقابة، حتى في ألطف صورها إنْ كان للرقابة لطفٌ يُذْكر، تظلّ شكلاً من الأشكال المقيتة لعنف الدولة تجاه مبادرات المجتمع ورغبات الأفراد. ولمواجهة عنف الدولة المتمثّل في الرقابة، تناضل جهاتٌ عديدةٌ لإسقاط كلّ شرعية تستند إليها القوى المهيمنة من أجل أن تفرض نُظُم تفكيرها على المجتمع. والصحافة الحرة والنزيهة مدعوّةٌ إلى مواجهة هذا العنف من خلال تبنّي لغة الاحتجاج، وتوجيهِ الرأي العام ضد سلوكيات ذلك العنف وضدّ القوانين المشرِّعة لها.

في ٢٠ يناير ٢٠٠٣ صدر قانونُ الصحافة الجديدة ونُشر بالجريدة الرسمية، العدد ٥٠٧٥. غير أنّه لا يَحْمل من صفات الجدة والتجديد سوى أنه صَدَرَ في ظل حكومة «التناوب» التي كان يترأّسها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي. فالقانون الجديد ظلّ، في صلبه وجوهره، قانونًا للفصل لا للوصل؛ عنيتُ أنّه قانونٌ يقوم في فصوله على آليات الزجر والمنع، ولم يقاربْ مجالاتِ تشجيع الصحافة وضَبْطِ هيكلها العامّ. لقد ظلّ القانون الجديد سجينَ العقلية الأمنية المبنية على التحسُّب للمخاطر وللمزالق، ولم يَرْقَ إلى مستوى اللحظة التاريخية فيَفْتح بابَ تطوير الأداء المهنيّ وتهيئة المناخ العام لممارسة مهنة الصحافة في استقلاليةٍ ونزاهةٍ وموضوعية.

إنّ قانون المنع، الذي ناضلتْ كافةُ الفعاليات السياسية والحقوقية والمهنية من أجل إلغائه وتعويضِه بالاستناد إلى شرعية القضاء النزيه، ما يزال قائمًا، وبخاصة المنعُ الإداريُّ الذي يخوّل السلطة التنفيذية أمرَ إصدار قرارٍ بمنعِ مطبوعٍ أو منشورٍ أو غيرِ ذلك من الأعمال الإبداعية والفكرية.

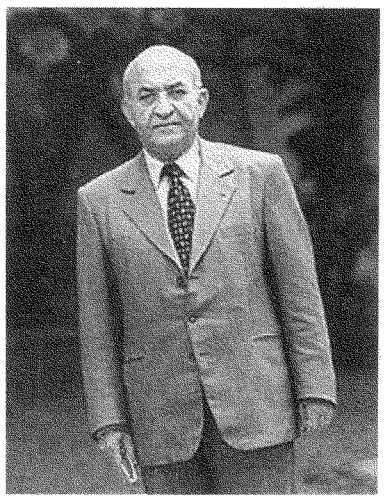

المناضل الحقوقيّ رئيس حكومة التناوب عبد الرحمن اليوسفي: هو الذي منع جريدتيْنا!

فقه الرقابة الذاتية

صحيح أنّ الرقابة بشكلها الفجّ والاستفزازيّ قد توارت إلى الخلف، بحيث لم نعد ننتظر طلعةَ الرقيب الذي تبعثه وزارةُ الداخلية إلى المطبعة ليقرأ موادَّ المطبوع وليقرِّر بعد ذلك إجازتَه أو منعَه أو حذفَ مقاطع منه. إلاّ أن تداعيات هذه المرحلة العنيفة في تاريخ المغرب امتدت إلى نفسية الصحفيّ الذي صار بفعل القمع الذي مُورس عليه يمارس نوعًا من الرقابة الذاتية في تعامله مع صيغة نشر الخبر أو تحليله أو التعليق عليه. وهذا الشكل من الرقابة يُعَدّ أخطرَ من الرقابة الإدارية، لأنّه يقلّص من حجم المسموح به أكثرَ ممّا يقلّصه الرقيبُ الخارجيُّ الذي قد يَغْفل عن أشياء عديدةٍ في المقالة وبخاصةٍ إذا نَحَتْ منحى الإيحاء.

وقد تَبْرز الرقابةُ الذاتيةُ أكثر ما تَبْرز في الصحافة الحزبية. فبالرغم مما قَدَّمتْه هذه الصحافة من أعمال جليلة من أجل حماية المجتمع، وصيانةِ رموز الكيان الوطنيّ، والدفاع عن مشاريع التنمية والحداثة، فإنَّها باتت اليوم آليةً محافظةً، قياسًا إلى تطور الصحافة المغربية وبروزِ جيلٍ جديدٍ من الصحافيين الذين باتوا يتوقون إلى التجديد والتغيير حتى من داخل الصحف الحزبية نفسها. فالصحفيّ في الجريدة الحزبية أصبح مرتَهَنًا إلى رقابة ذاتية تَفْرضها عليه طبيعةُ المؤسسة الإعلامية التي يعمل داخلها. فلكي يحافظ على مركزه، لا بدَّ له أن يَسْتحضر كافةَ أشكال العلاقات التي تؤثِّث مجالَ حركية الحزب: من علاقاتٍ بالقوى الحليفة التي يجب عدمُ إغضابها ولو جاء ذلك على حساب مصداقية العمل الصحفيّ، إلى التضامن مع الحكومة بحجّة «نصرة الحليف ظالمًا أو مظلومًا»، فإلى حرمان الصحفيّ من الخوض في شؤونه الخاصة والعامة، والأخذِ في الاعتبار موقعَ الزعيم وأتباعِه وحساسيةَ الوضع إزاء هذا المناضل أو ذاك الرفيق. هذا النوع من الارتهان من شأنه أن يحدّ كثيرًا من مجال الحرية المتاح أمام الصحفيّ الحزبيّ، إذ قد لا يَسْمح له باختراق المحظور والتعامل مع الخبر كما هو دون الاحتكام إلى اعتبارات خارج المسؤولية المهنية.

تجاربنا مع المنع

أمام وضع صحفيّ يختنق داخل مؤسسة الحزب القائمة على الانضباط والامتثالية اللذيْن لا ينسجمان وطبيعةَ العمل الصحفيّ، كان من الضروريّ بروزُ الصحافة المستقلة. فمن شأن هذه الصحافة أن توسِّع من مجال الحرية في العمل الصحفيّ، خاصةً وأنَّها لا تَخْضع لهرمية العلاقة التي تَحْكم الصحافة الحزبية، ولا تَصْدر عن جهات تَضْبطها آلياتُ الصراع من أجل امتلاك السلطة والوصول إلى الحكم ـ وهي آلياتٌ قد تبرِّر مجموعة من السلوكيات حتى وإنْ تنافت وأخلاقياتِ مهنة الصحافة.

وجريدتا **الصحيفة** الناطقة باللغة العربية و**لوجورنال** الناطقة باللغة الفرنسية من الصحف المستقلة التي تسعى إلى ترسيخ قيم استقلالية العمل الصحفيّ والنأي به بعيدًا عن أحضان الدولة والحزب معًا. ومن شأن هذا المسعى أن يعرِّض الجريدتيْن إلى كثير من المضايقات والممارسات العنيفة، سواء من طرف الدولة، أو من طرف شرائح من المجتمع السياسيّ. وقد أدى خطُّهما التحريريّ المستقلّ والساعي إلى نشر الخبر على الناس وامتهانِ لعبة الفضح والكشفِ إلى تعرّضهما فعلاً إلى مسلسل من المنع والمصادرة والمحاكمة، الغايةُ منه إسكاتُ هذا الصوت أو محاولةُ ترويضه من أجل الحدّ من قوته، ولاسيّما أنّ الجريدتين تُعتبران أهمَّ أسبوعيتيْن مغربيتيْن. وما يميِّز مسلسلَ المضايقات والمنع والحجز الذي تعرَّضتْ له الجريدتان أنّ حلقاتها كلّها عُرضتْ في زمن حكومة التناوب، التي كان يرأسها المناضلُ الحقوقيّ الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي! معنى ذلك أنّ مَنْعنا ومحاكمتَنا وَقَعا في زمن التبجُّح بالديموقراطية وحرية التعبير، وبالدعوة الرسمية إلى دفن الماضي وإتلافِ متعلّقاته!

• بدأتْ أولُ حلقة من مسلسل المنع الذي تعرَّضتْ له الأسبوعيَّتان يومَ ١٥ أبريل ٢٠٠٠، بحجز العدد رقم ١٠٨ من جريدة **لوجورنال**، والعدد رقم ٨٠ من أسبوعية **الصحيفة** بمطار مراكش ومنعهما من الدخول إلى المغرب (وكنّا يومَها نَطْبع الجريدتين في فرنسا). وقد تمّ الحجزُ والمنعُ بقرار من الوزير الأول، الذي استَنَدَ فيه إلى الفصل ٢٩ من قانون الصحافة، والذي يجيز له حقَّ حجزِ أو منع كلِّ مطبوعٍ أو منشورٍ وعدمِ السماح له بالدخول إلى أرض الوطن. وقد جاء تبرير الحكومة لهذا المنع بحجة نشر جريدة **لوجورنال** في ذلك العدد الممنوع «استجوابًا» لمديرها السيد أبو بكر الجامعي مع رئيس جماعة البوليساريو عبد العزيز المراكشي بمناسبة لقاءٍ تكريميٍّ أقامته بعضُ الجهات الأميركية لهذا الأخير. وقد اعتَبَرت الحكومةُ أنّ ما أقدمتْ عليه الأسبوعيتان يمسّ بوحدتنا الترابية، علمًا أنّ العدد لم يتضمَّن أيَّ استجوابٍ حقيقيّ بقدْرِ ما احتوى مقالاً سلَّط الضوءَ على الموقف الجديد للبوليساريو في شأن النزاع حول الصحراء. وقد كان إلى جانب مدير الأسبوعيتيْن في الحفل المذكور السيد محمد عبد العزيز، مراسلُ جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، لسانِ حالِ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكاتبُه العامّ هو الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي رئيسُ الحكومة الذي أَصدر قرارَ المنع ضدنا! وما يُمْكن أن يستشفّه المتتبِّعُ لهذه القضية أنّ المنع يرتبط بالتوجه التحريريّ العامّ الذي تسلكه الجريدتان. ويكفي أن نقرأ هذه العبارة من البلاغ الحكوميّ لنُدْرك القصدَ من المنع:

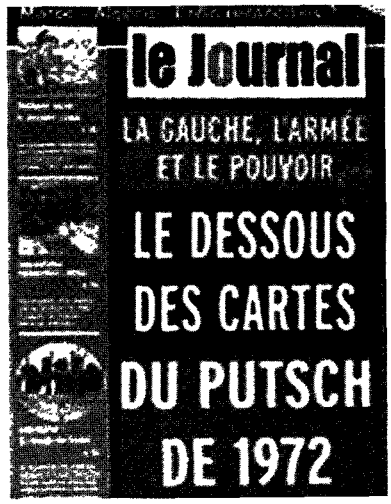

Le Journal. مُنعت هذه المجلة عام ٢٠٠٠ بحجّة «استجواب» مع رئيس البوليساريو

«التجاوزات التي ما فتئتْ تسيرُ عليها الخطةُ التحريريةُ للصحيفتيْن في معالجتهما لقضية وحدتنا الترابية.» وهو ما يعني أنّ المنع كان فعلاً مبيَّتًا لدى الحكومة حتى قبل أن تَنْشر جريدةُ **لوجورنال** ما نشرتْه.

المسألة الثانية المثيرة في سيناريو هذا المنع هو أن تصادَر جريدةُ **الصحيفة** رغم أنّها لم تنشرْ أيَّ شيء عن الموضوع، الأمرُ الذي يعني أنّ الموقف الذي أَسَّستْ عليه الحكومةُ قرارَ المنع كان جاهزًا ربما حتى قبل وصول الأسبوعيتيْن إلى المغرب. وأتذكّر في هذا السياق أنّنا كنّا قد اتّصلنا بعد صدور قرار المنع بالسيد وزيرِ الاتصال آنذاك، الأستاذ محمد العربي المساري، نقيبِ الصحفيين المغاربة سابقًا، لنستفسره عن موضوع منع **الصحيفة** فأجابنا: «لقد نشرتم الاستجواب [مع المراكشي].» وبعد أن أكّدنا له خلوَّ العدد من أية إشارة إلى موضوع الاستجواب استدرك قائلاً: «لا بدّ أنّ في الأمر التباسًا ما.» ووعدنا بتصحيح الموقف. غير أنّه عاد ليؤكّد قرارَ المنع، لكنْ هذه المرة بسببِ ما كانت قد نشرته **الصحيفة** في أحد أعدادها **السابقة** عن موضوع الصحراء. وهذا، كما يَظْهر جليًا، وجهٌ سافرٌ من وجوه الرقابة الانتقامية التي يلتجئ إليها «المخْزن» قَصْدَ التأديب وتقليم الأظافر.

وقد يكون قرارُ المنع الإداريّ مبرَّرًا بحكم قوانين الصراع التي تَفْرضها مرحلةٌ من مراحل حياة حكومةٍ أو جهازٍ إداريٍّ ما. لكنّ الذي لا يُمْكن تبريرُه هو أن تَنْتهك الصحافةُ **ذاتُها** حريةَ التعبير، وتَجْهر بالدعوة إلى ضرورة الضرب على يد كلِّ مَنْ سَوَّلتْ له نفسُه التطاولَ على «المقدَّسات» و«المحرَّمات.» فقد أَعلنتْ أغلبُ الجرائد الحربَ علينا واتَّهمتْنا بـ «الخيانة» و«الهرولة الطائشة وراء الشهرة والمصالح» و«إثارة الضجة وفتح المجال لخصوم المغرب ووحدته الترابية...» في وقتٍ لم تناقِشْ فيه هذه الجرائدُ حقَّ المواطن العادي في معرفة سيرورة قضيته الوطنية التي يلفّها غموضٌ شديد.

● الحلقة الثانية من مسلسل المنع الذي تعرَّضنا له جاء للمرة الثانية من طرف الحكومة، وبالتحديد من لدن السيد الوزير الأول، استنادًا هذه المرة إلى الفصل ٧٧ من قانون الصحافة الذي يُعطيه سلطةً غيرَ محدودة لمنع منشور أو مطبوع قد «يمسّ بالمقدَّسات الوطنية» أو «يُخلّ بالأمن العامّ.» ومن المفارقات العجيبة في زمن حكومة التناوب أنّ هذا القانون ظلّ مجمَّدًا منذ ١٩٥٨، إذ لم تفعِّلْه أيةُ حكومة يمينية أو تكنوقراطية، إلى أن جاء إلى سدّة الحكم مَنْ كانوا بالأمس يندِّدون به ويطالبون بإلغائه من قانون الصحافة!

كان سببُ منع العدد ١٤٥ من أسبوعية **لوجورنال**، الصادر يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠، نَشْرَها لرسالة المناضل اليساريّ محمد البصري الملقَّب بـ «الفقيه،» والتي كان قد حرَّرها سنةَ ١٩٧٤، أيْ بعد سنتين من الانقلاب الفاشل الذي قاده الجنرال أوفقير ضد الحسن الثاني سنة ١٩٧٢. وتتهم الرسالةُ، التي كان قد سلّمها الفقيهُ البصري في إقامته في الجزائر آنذاك إلى مناضل اتحاديّ ليسلِّمها بدوره إلى عبد الرحمن اليوسفي في إقامته بفرنسا، اليسارَ المغربيَّ بضلوعه في محاولة الانقلاب ــ ومنهم المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الكاتبُ العامُّ السابق للاتحاد الاشتراكيّ، والأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، والفقيهُ البصري ذاتُه. وبدل أن ينصبّ النقاشُ حول مضمون الرسالة ويتمَّ استفسارُ المعنيِّ بالأمر ــ وهذا، بالمناسبة، لم يكذِّب ما وَرَدَ في الرسالة من اتهامات ــ طَلَعَ علينا السيد رئيسُ الحكومة آنذاك بقرارٍ يَمْنع بموجبه **لوجورنال** وجريدتَيْ **الصحيفة ودومان** الناطقة بالفرنسية بدعوى أنّ الأسبوعيات الثلاث «تمسّ قدسيةَ المؤسسات» وتسعى إلى «زرع البلبلة في صفوف الجيش» و«الإخلالِ بالأمن العامّ.» واضح أنّ هذه التهم مفاهيمُ أخلاقيةٌ عامةٌ يمكن الاختلافُ حولها، وتحتاج إلى كثير من التوضيح والتدقيق، إذ ليست هناك في نظرنا قواعدُ ضابطةٌ للمقدّس والأمن العامّ مثلاً. والقانون يجب ألاّ يَسْمح بتعدد التأويلات، بل هو مطالَبٌ بأن يكون مفصّلاً ومشتملاً لجميع الحالات. كما أنّه مطالَبٌ بتقييد الانفلاتات من خلال مزيد من العقلنة وضبطِ العلاقات والمصالح داخل المجموعة الوطنية، بدل انتهاج سياسة الزجر والمنع. وهنا يَكْمن دورُ القضاء الذي يَمْلك وحدَه حقَّ تأويل

الصحيفة صودرتْ بسبب عدد سابق عن موضوع الصحراء!

المفاهيم واستصدارِ الأحكام بناءً على حيثيات هذا التأويل. وليؤدي القضاءُ هذا الدورَ لا بدّ أن يكون متمتعًا باستقلالٍ تامّ عن الجهاز التنفيذيّ؛ وهذا ما لم يتحقق بعدُ في قضائنا المغربيّ.

• وبذِكْرنا لوضعية القضاء في المغرب نكون قد مَهَّدنا للحديث عن نوع آخر من المصادرة كان وراءها هذه المرة القضاءُ. فقد رَفَعَ وزيرُ الخارجية الحاليّ السيد محمد بن عيسى دعوةً قضائيةً يتّهمنا فيها بالتشهير به ونشرِ أخبارٍ كاذبةٍ عنه. وأصلُ القضية يعود إلى الفترة التي كان فيها السيد الوزير سفيرًا للمغرب في واشنطن، إذ نشرتْ جريدة **واشنطن بوست** تحقيقًا أشار إلى القيمة المالية الحقيقية لمقرّ إقامة السفير آنذاك، وهي غيرُ القيمة التي سَبَقَ أن أعْلن عنها السيدُ السفير آنذاك بل تتجاوزها بأضعافٍ مضاعفة. ولأنّ الأمر يتعلّق بالمال العامّ، فقد كان لزامًا علينا الكشفُ عن الحقيقة كاملةً. لهذا السبب سافر السيد مدير الأسبوعيتين بصحبة طاقم صحفيّ إلى أميركا، وأجرَوْا اتصالاتٍ موسَّعةً مع جهات أمريكية، تبيَّن لهم بعدها أنّ هناك اختلاسات. وعادوا إلى المغرب ومعهم وثائقُ دقيقةٌ استلموها من الكونغرس الأميركيّ حول الموضوع، ونَشَرْنا ذلك على الرأي العام المغربيّ ليطّلع على الحقيقة. ولكنْ أثناء المحاكمة لم تأخذ المحكمةُ في الاعتبار الوثائقَ التي ضَمَّناها ملفَّنا، بل ولم تستمع إلينا. كما أنّ السيد الوزير لم يَحْضر جلسات المحاكمة، ولم يَمْلك الشجاعةَ الأدبيةَ ليطلبَ إلى وزيرٍ تابعٍ له أن يتجرَّد من كلّ مسؤولياته حتى لا يؤثِّر بنفوذه في السير العادي للقضاء. فكانت حصيلةُ الحكم إدانتَنا وتحميلَنا غرامة ٢٠٠ مليون سنتيم مغربيّ. وكما يبدو فإنّ الحكم كان يريد إقبارَ جريدة لا إنصافَ «مظلوم.»

• وفي السياق نفسه أَصدرت المحكمة حكمًا على أسبوعية **الأسبوع السياسيّ** بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة مالية. كما قضت بحرمان مديرها السيد مصطفى العلوي من مزاولة مهنة الصحافة.

هذا هو الجوّ العامّ الذي تعيشه الصحافةُ المغربية، وهو جوٌّ مشحونٌ بالتناقضات الصارخة. فمن جهة، هناك مؤشِّرات واضحة على زمن الانفتاح ممثَّلةً في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفع الإقامة الجبرية عن الشيخ عبد السلام ياسين المرشدِ العامّ لجماعة العدل والإحسان الإسلامية، وعودةِ أُسرة الشهيد المهدي بن بركة، وعودةِ المعتقل السياسيّ الأقدم في المغرب أبراهام السرفاتي، ورجوعِ المعارضين السياسيين إلى أرض الوطن، والسماح للحقوقيين باقتحام دهاليز سجن تازمامارت الرهيب. ولكنْ، في المقابل، مؤشّراتُ الردة واضحة من خلال منع الجرائد والتضييق عليها ومحاربتها، وخلقِ جرائد لمهاجمتها، وصبِّ الملايين في خزينتها من أجل مقاومة الصحافة الجادة، واختطافِ بعض المناضلين الإسلاميين، وعودةِ «خفافيش الظلام» إلى استئناف مهماتهم الليلية التي ظنَنَّا أنها ولّتْ دون رجعة. وإزاء هذا الجو المتوتّر كيف يُمْكن للصحافة أن تؤدّي مهامَّها وأن تنفتح وتتأسَّسَ على قواعد الحرية والاختلاف؟

الرقابة الاقتصادية

عندما تعجز آلةُ «المخزن» في المغرب عن سحقكَ بالأساليب المباشرة كالمنع والحجز والمصادرة، فإنها تلجأ إلى أشكال أخرى من الحصار، وعلى رأسها الحصارُ الاقتصاديّ. فقد عمدت الدولةُ إلى حرمان أسبوعيّتَيْنا (**الصحيفة ولوجورنال**) من كلّ دعم، وبخاصةٍ دعمُ الإشهار (الإعلانات)، علمًا أنّ **الصحيفة** هي أكبرُ أسبوعية مغربية مبيعًا، بل إنّها تتجاوز حاليًا من حيث المبيعات جرائدَ عريقةً مثل **العلم** بثلاثة أضعاف، و**الاتحاد الاشتراكيّ** بضعفين، و**الصباح** بأربعة أضعاف. وقد قامت وزارة الداخلية وبعضُ النافذين في القصر بالتدخُّل لدى أصدقاء لنا من أجل أن لا يمدُّونا بالإشهار. وهذه خطةُ المخزن التي يَقْصد من ورائها إلى دفعِكَ إلى التوقُّف الذاتيّ أو الموت البطيء، حتى لا تُلصق به تهمةُ إعدامنا. وها نحن اليوم نواجَهُ بتأديبٍ «من تحت الطاولة،» إذ نعيش على مبيعاتنا فقط، ولا تستطيع أيةُ أسبوعية في العالم أن تتعيَّش من مبيعاتها ما لم يكن هناك دعمٌ من الإشهار.

الأسبوع السياسي: اعتُقل مديرُها في يونيو ٢٠٠٣ لنشره رسالة «الصاعقة»

الدولة اليوم تَدْعم «الصحافةَ الحزبية» فقط بعدما تأكّدتْ من أنّ المال إذا دَخَلَ السياسةَ يُمْكنه أن يكيِّف مواقفَها حَسْبَ رغباتِ وتوجُّهاتِ الجهة المانحة. وإذا كانت الدولة تَقْصد من دعمها تطويرَ الأداء المهنيّ للصحافة والرقيَّ بها لتؤدّي الدورَ المنوط بها، فلماذا لا تَدْعم الصحافةَ المستقلةَ؟ ولماذا لا توجِّه المستثمرين إلى المساهمة فيها كما تَفْعل مع الصحافة الحزبية؟ سؤالٌ على الدولة أن تجيب عنه إنْ كانت بالفعل منشغلةً بالانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة.

رقابات أخرى

إلى جانب الرقابة الاقتصادية هناك حصارٌ آخر يواجهنا ليس أقلَّ ضراوةً من كلّ أشكال المنع والمحاصرة التي أتيْنا على ذكرها ونعني به حصارَ الإعلامَ الرسميّ لنا. فنحن على سبيل التمثيل لا الحصر ممنوعون من الظهور على شاشة القناة الثانية، بل مُنعنا رسميًا من المشاركة في برنامج «للصحافة رأي» من لدن مديرة البرامج التي أكّدتْ لنا أنّ **الصحيفة** و**لوجورنال** ممنوعان من الظهور في القناة الثانية مادامت هي مسؤولةً عن البرامج في هذه القناة. وقد قامت هذه القناة مؤخّرًا بتوزيع إعلانات استفادت منها الجرائدُ المقرَّبة، وأُقصينا نحن بدون سبب.

ولا تقف محاصرتُنا عند هذا الحد بل إنّنا نواجَه بنوع من المنع عندما يَرْفض مسؤولٌ أو وزيرٌ التعاونَ معنا، أو عندما يقاطعنا صنّاعُ القرار السياسيّ في البلاد أو يمتنعون عن تزويدنا بالأخبار والمعلومات.

إنّنا لا نحتاج اليوم في المغرب إلى شعارات برّاقة وخادعة، ولا إلى نوع من ديمقراطية الواجهة التي نسوِّقها إلى الخارج، بقدْرِ ما نحن مطالَبون جميعًا بإطلاق المبادرة لحوار وطنيّ حقيقيّ حول المسألة الديمقراطية وحقوقِ الإنسان وحريةِ التعبير. فمن شأن هذا الحوار الوطنيّ وحده أن يضع المغربَ على سكة التحول والتغيير المنشودَيْن.

عبد العزيز كوكاس

رئيس تحرير أسبوعية **الصحيفة** المستقلة سابقًا